

مؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية - عفيف

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

MOORE STEPHENS

مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون
Moore Stephens and Partners
Certified Public Accountants

An Independent Member Firm of Moore Stephens International Limited

تقرير مدقق الحسابات

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
مؤسسة الأصبخ للأعمال الخيرية - عفيف
الدوحة - دولة قطر

الرأي المتحفظ

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمؤسسة الأصبخ للأعمال الخيرية - عفيف ("المؤسسة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 وبيان الأنشطة الاجتماعية وبيان التغيرات في صافي الموجودات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، فيما عدا الآثار الناتجة عن الأمور المشار إليها في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2016 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

1- لم تتمكن من الحصول على بعض المصادقات للأرصدة البنكية للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2016 بقيمة 1,077,000 ريال قطري، وعليه لم تتمكن من القيام بأية إجراءات بديلة فيما يخص الوجود و الاكتمال للأرصدة البنكية للمؤسسة ونتيجة لذلك فإننا لم نتمكن من الحصول على أدلة تأكيد كافية ومناسبة لتلك الأرصدة البنكية للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2016 علما بأن المؤسسة قد قامت بمخاطبة البنوك للمصادقة على أرصدها كما في 31 ديسمبر 2016 ولكن دون استجابة من تلك البنوك.

2- لم تتمكن من الحصول على بعض المصادقات للاستثمارات الاجتماعية كما في 31 ديسمبر 2016 بقيمة 3,088,082 ريال قطري، حيث لم نتمكن من القيام بأية إجراءات بديلة على تلك الاستثمارات الاجتماعية ونتيجة لذلك لم نتمكن من الحصول على أدلة تأكيد كافية ومناسبة لتلك الاستثمارات الاجتماعية كما في 31 ديسمبر 2016 علما بأن المؤسسة قد قامت بمخاطبة الجهات المعنية بتلك الاستثمارات الاجتماعية للمصادقة على أرصدها كما في 31 ديسمبر 2016 ولكن دون استجابة من تلك الجهات.

أمور التدقيق الرئيسية

إن البيانات المالية لمؤسسة الأصبخ للأعمال الخيرية - عفيف كما في 31 ديسمبر 2016 قد تم تدقيقها بواسطة مدقق حسابات آخر، وقد أصدر تقرير غير متحفظ بتاريخ 25 أكتوبر 2016، وبالتالي، فإننا لا نبدي رأيا أو أي شكل آخر من أشكال التأكيد على البيانات المالية للعام 2016 ككل.

أمور أخرى

يتم إثبات إيرادات المؤسسة طبقا للتبرعات المحصلة من المتبرعين وهذا هو التأكيد الوحيد المتاح لإثبات اكتمال التبرعات.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية للمساعدة في إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو عن خطأ.

إن الإدارة مسؤولة عند إعداد البيانات المالية عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار وعن الإفصاح، حيث يمكن، عن الأمور المتعلقة بإستمرارية المؤسسة واستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة ما لم تنوي الإدارة تصفية المؤسسة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديلاً منطقياً على ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو على مستوى عالى من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية إن وجدت. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الإحتيال أو عن طريق الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، بشكل فردي أو إجمالي، على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه البيانات المالية.

نحن نمارس، كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، الإجتهد المهنى والحفاظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق.

بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناشئة عن الإحتيال أو الخطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الإحتيال أعلى من الخطر الناتج عن عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الإحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء تمثيل أنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الإستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك وجود لشكوك جوهرية متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكك في قدرة المؤسسة على الإستمرار.
- إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقرير المدقق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كانت تلك الإيضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ومع ذلك، يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المؤسسة إلى عدم القدرة على الإستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

T +974 4443 6106
T +974 4443 6105
F +974 4427 9617
P.O. Box 17085
Doha, State of Qatar

MOORE STEPHENS

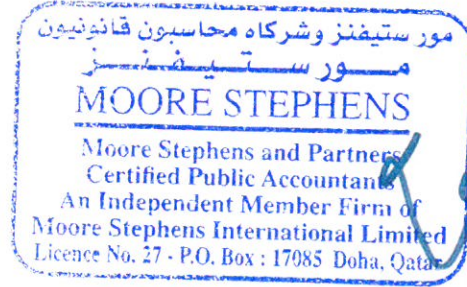
مورستيفنز وشركاه محاسبون قانونيون
Moore Stephens and Partners
Certified Public Accountants

www.moorestephens-qa.com

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وتحفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة معها وبحسب معرفتنا واعتقادنا وفي حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام القانون رقم (12) لسنة 2004 وتعديلاته بشأن المؤسسات والجمعيات الخيرية الخاصة في دولة قطر أو شروط النظام الأساسي للمؤسسة التي حدثت خلال السنة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المؤسسة أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2016.



فتحي أبو فرح
شريك

13 سبتمبر 2017
الدوحة - دولة قطر

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (294)

مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون